

أزمة الأحزاب السياسية اليمنية

محمد الكامل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة صنعاء

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.93>

الملخص

تعصف الاحاديث بالمجتمع اليمني، وتعقد المشكلات من الانسداد السياسي والتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي إلى الانفجار الشعبي، وتتدخل المطالب المرفوعة، مع تطلعات جماعات طائفية وجهوية؛ توظيفها الجماعات بدعم خارجي؛ لتحول البلاد إلى كيانات، كسبب ونتيجة لأزمة النظام السياسي (سلطة ومعارضة) بمؤسساته وثقافته الا ديمقراطية ومنها تتبّع أهمية الدراسة، التي تهدف إلى الكشف عن أزمة الأحزاب، بمعرفة دورها وموافقها في ثورة الشباب، ومؤتمر الحوار الوطني، وفي الحرب وعودة للاستقرار، والتحليل المناسب لأزمة بنوية ترتبط بنشأة الأحزاب ومسيرتها، آلية عملها وممارستها، وخطابها السياسي ومشروعها المجتمعي، بتحليل نقيدي ورؤيه كلية لأوضاع الأحزاب في الواقع الاجتماعي اليمني، وعلاقة الأحزاب بالمجتمع والسلطة. فتشخيص أزمة الأحزاب تمثل محاولة لتجاوزها، وتقيم الظاهرة الحزبية ضرورة لأداء وظائفها بكفاءة، كما تفتح الدراسة آفاق وطرح تساؤلات لإجراء دراسات معمقة لنظام سياسي واجتماعي، يحقق مطلب التغيير والاستقرار والتقدم.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الأحزاب ، اليمن، الديمقراطية، الحرب.

The Crisis of Yemen's Political Parties

Abstract:

Yemeni society ravaging by Events , crises are intensifying and problems are complicated from political blockage, economic decline and social disintegration to popular explosion, the absence of state institutions, and the demands raised overlap with the aspirations of sectarian or groups, employing these forces, and with external support, The State falls into entities, as a cause and as a result of the crisis of the political system as institutions and at the level of democratic culture, from which the importance of the subject of the study, which aims to Clarification the crisis of parties, stems from the importance of the study. It seeks to know its role in 2011, the National Dialogue Conference, its position on war and the return to stability, and the structural crisis is linked to the emergence and progress of the parties, the mechanism of their work and practice, as well as their political discourse and community project. Critical analysis is the appropriate approach through a holistic view of the conditions of parties and the social reality of Yemen, which shows the relationship of parties to society and authority. The diagnosis of the crisis of parties represents an attempt to overcome them, while assessing the party phenomenon as a necessity for its efficient functioning, as well as raising questions and opening up prospects for studies on social reality, and modern institutions to achieve the demand for political and social change.

Keywords: The Crisis – Yemen- The Parties- The democratic- The war.

أزمة الأحزاب السياسية اليمنية

"أحزاب الواقع المتخلف وفيّة التخلف، لأنها ليست من إمطار السماء وإنما هي نبت هذه الأرض."

عبد الله البردوني

مقدمة:

1994، وحروب صعدة الستة، ومع الحراك الجنوبي، والتنظيمات المتطرفة المسلحة إلى ثورة 2011، وحرب 2015 الداخلية والخارجية. هذه المحطات للصراع والعنف المسلح توضح عدم قدرة الأحزاب على منعها أو اتخاذ موقف مما يرافقها من خطر على النسيج الاجتماعي، وعلى حياة وحقوق المواطن، وحتى على الأحزاب التي غاب صوتها ولم تستطع تحديد مواقفها، والمحافظة على وحدتها الداخلية، وكانت تحضر كضيف الحفلة أو المائدة، ولم تقدم مبادرات وتصورات للمشكلات والحد من تداعياتها، وتكون هي حلبة للصراع السياسي السلمي، لا أن ينقل الصراع إلى الشارع، ويصل إلى حد الاقتتال المسلح، وتغييب الأحزاب ثم بعثت تقوم بدور هامشي في مفاوضات السلام من جنيف والكويت إلى استكهولم، وفي الواقع الرسمية في حكومتي الداخل والخارج، وذلك تأكيد على ضعف قدرتها وحضورها، هذا الفشل يعبر عن أزمة تعاني منها الأحزاب، ترجع إلى ظروف نشأتها والتجربة القصيرة لظهورها والثقافة التي تحملها وطريقة تعاملها مع الواقع الاجتماعي اليمني، وإلى آليات عملها واتخاذ القرارات والمواقف، ومدى الممارسة الديمقراطية الداخلية، وما تحمله من مشروع مجتمعي تنافس من أجله، وتحشد الجماهير وتبعئها حول ذلك المشروع الذي يعكس طموحاتهم وأمالهم، وتخرجه عبر برامج عملية قبلية للتنفيذ، وتحقق الاندماج الاجتماعي؛ بترسيخ النظام والقانون، وبتشخيص أزمة الأحزاب، ندرك أسباب الفشل في الماضي، ولتفهم الحاضر والمستقبل، ونقصد بالأحزاب التي شارك في العملية السياسية والانتخابات والمسجلة بلجنة شؤون الأحزاب.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تسلیط الضوء على الواقع الاجتماعي، وتشکّل المجتمع اليمني وانقساماته، والصراعات والتاقضيات، وما وصل إليه المجتمع من انسداد سياسي، والفشل في حلحلة الواقع المأزوم، إلى أن خرجت الجماهير مطالبة بالتغيير وبالدولة المدنية.

بهدف معرفة الأزمة التي تعانيها الأحزاب اليمنية، لأن أزمة النظام السياسي هي نتاج لأزمة الأحزاب السياسية بالمحصلة النهائية، ومعرفة الأزمة التي تعيق الأحزاب اليمنية كتساؤل رئيسي، تتفرع منه التساؤلات الآتية: ما ظروف التي رافقت نشأتها ومسار تشكيلها، ومدى ممارسة

ترتبط نشأة الأحزاب في النظم التعديدية والديمقراطية بنصوص شرعن وجودها وتسمح بحركتها ونشاطاتها، وتظل مشروعية الحاجة لها في التعبير عن مطالب اجتماعية؛ بمعنى أن تكون أحزاباً مطلبية، تنشط في مناخ ديمقراطي وتحافظ على هذا المناخ، وتدعيم ثقافة التسامح والحربيات؛ وبالتالي تعمل على توازن القوى السياسية داخل المجال السياسي؛ فالسيطرة على المجال السياسي يعني السيطرة على المجتمع؛ لأن السياسة هي كل مشاكل المجتمع وقضاياها، والسلطة الحديثة تكون سلطة مؤسسات أكثر منها سلطة أفراد، وركن السلطة السياسية الأساسي للأحزاب والثقافة السياسية الحديثة، وأهم سماتها العقلانية والواقعية، العقلانية في الفهم والتفسير، والواقعية في التقدير وتصور السياسة كميدان صراع حول المصالح ومراعاة موازين القوى، والاهتمام بإمكان عقد تحالفات و القيام بتنازلات من أجل الحصول على بعض المكاسب والتخلّي عن الوثوقية، وعن منظور الكل أو لا شيء.

تقوم الأحزاب بالتعبير عن حاجات وطموحات شرائح اجتماعية، كما تعمل على استقرار المجتمع وتقدمه، وتنعم حدوث النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، وتدعيم شرعية الحكم كما تُثْقِم نُزُوع الاستبداد ورغبات التسلط.

كانت بداية الظاهرة الحزبية في المجتمع اليمني، في الخمسينيات من القرن الماضي والقرنة الأخيرة للاستعمار بمدينة عدن، ثم تدخل مرحلة الدولة الوطنية الشططية، مرحلة المنع والتحريم للحزبية وقيام الحزب الواحد؛ فعملت الأحزاب تحت الأرض لتأتي دولة الوحدة مع تحول النظام السياسي إلى التعديدية، وتكشف الأحزاب عن نفسها وتدخل مرحلة العمل العلني وسط الجماهير، ومن قيام الوحدة إلى 2020 شاركت الأحزاب في ثلاث دورات انتخابية برلمانية، ورئيسية لمرتين ومثلها انتخابات محلية، وانتخابات رئيسية توافقية في 2012، ولم تكن مدة كافية لترسيخ الثقافة الديمقراطية وتحديث المجتمع وتعزيز وجود الدولة، وحماية الحقوق والحربيات والمصلحة العامة، وتشييد الولاء الوطني، وتتشاطط بين الجماهير وتتحمّل بهم وتجمع مطالبهم وتصيغها في برامجها، وتضع روبيتها لكيفية تحقيق التنمية وتدعيم استقرار المجتمع وتنعم الإنزالق نحو العنف والنزاع المسلح؛ كما في

كارثي في جمعة الكرامة وموطن أخرى، وكانت أطراف تدفع نحو مواجهة عسكرية لنفي السلمية عنها، وهو المربع الذي تفوق فيه الطرف الحاكم المتثبت بالسلطة، ليأتي دور الخارجي بالمبادرة الخليجية كحل بين الأطراف المتصارعة، وهي مكونات ما قبل الدولة، والتي حكمت لأكثر من ثلاثين عاماً، وتمت المحاسبة على الكعكة وأعطتهم الحصانة من المساءلة، مع ضمان بقائهم واستمرارهم في الحكم، وأعطت الأحزاب رشوة قبلتها على عجل، وتمت المصالحة على حساب القضايا التي خرج لأجلها المحتجين (مجموعة مؤلفين، 2015، ص 43) ..

يعزو البعض تغير الثورة بدرجة رئيسة إلى الأحزاب بأنها لا تمتلك مشروعًا سياسياً اجتماعياً، ولم تكن جاهزة لتسليم السلطة وملئ الفراغ السياسي، وما زالت تعيش المأزق؛ على الرغم من عقدها لمؤتمر الحوار الطويل الذي كان مسلسلاً جمع بين المأساة والملهأة، ولم ينجح في نقل الصراع المسلح إلى صراع سياسي برامجي ومن الاقتتال إلى التنافس، فالانتقال إلى حوار الفنادق بعد حوار البنادق مثل استراحة لترتيب شكل التحالفات وتوضعيها؛ لدخول مرحلة الحرب الواسعة والشاملة.

الأحزاب والثورة

نتج عن ثورة 2011 بعض التحولات السياسية؛ من حيث تركيبة النظام السياسي أظهرت تغييرًا في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية، تجلت صورتها بعملية انتقال السلطة وفق المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية (المبادرة الخليجية وأليتها المزمنة، صنعاء، 2013)؛ لتصبح أحزاب القاء المشترك شريك في السلطة بعد أن كانت قبل الثورة تمثل المعارضة وأصبح المؤتمر وحلفاؤه شريكاً في التقاسم، بعد أن كان حزباً مهيمناً ومنفرداً بالسلطة، هذا على مستوى التغيير في ميزان القوى السياسية إذ أصبح النظام السياسي الحاكم قائماً على المصالحة والتقاسم بعد ما كان هناك أحزاب معارضة وحاكمة. هذا التقاسم نقل المعارضة إلى السلطة وأفرغ الرديف الآخر للنظام السياسي الذي يقوم على وجهين: أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة، وهذا لم ينتج النظام السياسي الحاكم، ولم يخفِ الوجه الآخر تماماً للمعارضة. ولنظهر المعارضة كأنها خفية مستترة وضعيفة من بعض الأحزاب السياسية، لتبرز معارضته اجتماعية وشعبية من

الديمقراطية الداخلية، وما الخطاب السياسي الذي تحمله الأحزاب، وما تقدمة من برامج للمجتمع. باعتماد التحليل النقدي لأوضاع الأحزاب، بقراءة الواقع الاجتماعي اليمني، ودور الأحزاب في التحديد؛ فالمشروع التحديي هو في العمق قرار سياسي، واختيار اجتماعي يقوم على رؤية واضحة للأهداف، تكرس فيه جميع النشاطات والإمكانات؛ لإحداث التحولات التنموية، وإدارة الشأن العام، وتحليل علاقة الأحزاب بالمجتمع؛ كأدلة منهجية، وتمثل انعكاس لعلاقتها بالقوى الاجتماعية، وتدخل المؤثرات الداخلية والخارجية على الأحزاب، التي تعاني أزمة بنوية ترتبط بالنشأة والبنيه والتوجه الفكري والامتداد الخارجي، وبالاستفادة من الكتابات و الدراسات حول الأحزاب العربية، وبأدلة المقابلة لمختصين ومهتمين بالشأن السياسي اليمني في شهر أكتوبر 2019.

وقسمت الدراسة إلى:

أولاً: الأحزاب اليمنية: من ربيع الثورة إلى خريف الحرب.

ثانياً: أزمة النشأة والسيطرة للأحزاب اليمنية.

ثالثاً: الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية: هشاشة الممارسة وغموض اللوائح.

رابعاً: ضعف الخطاب السياسي وغياب المشروع المجتمعي للأحزاب.

أولاً : الأحزاب اليمنية: من ربيع الثورة إلى خريف الحرب.

كان الربع العربي حدثاً مفصلياً، للسياق التاريخي والاجتماعي أثر في ما قبل الثورة على ما بعدها، وعلى الوضع الحالي، وكانت الثورة على النظام السياسي ورفع مطلب رحيل النظام؛ ما يعني أن الأحزاب السياسية اليمنية ستشهد هي الأخرى تغييراً في مفاهيمها يستجيب لحالة الثورة وقيمها من التعديلية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وضخ دماء شابة في قيادتها وممارستها للديمقراطية، وتغييراً في خطابها السياسي، ولكن ما الذي حصل، وكيف تعاملت الأحزاب مع المتطلبات التي فرضتها مرحلة ما بعد الثورة؟

خرج الشباب في فبراير 2011 مطالبين بدولة مدنية حديثة، وتأخر خروج الأحزاب ومؤازرة الثوار (مجموعة مؤلفين، 2013، ص 150-152)، واستمرت المظاهرات سلمية، وانقسم النظام الحاكم وانضم منهم إلى الساحات والجماهير وعرضها لوضع

دور سلبي وعدم المساهمة بإنتاج الثورة أو المشاركة في إشعالها (مراد ظافر، مقابلة مع الباحث).

ويذهب البعض إلى أنها شكلت عقبة أمام الثورة ومعيناً لتحقيق أهدافها، ووصل الأمر حد اتهامها بسرقة الثورة، من منطلق تأخر حركة الأحزاب بخطوات عن حركة الشارع اليمني، ومن مباركة التسوية السياسية، وهذا الموقف يتضمن مع حالة اندماج الأحزاب في بنية النظام السياسي الحاكم لدرجة كادت تفدها هويتها السياسية والفكرية.

يمكن القول؛ إن المعارضة السياسية لا تشتراك في الحكم، وإنما تُستخدم، وهي تقبل بهذا الاستخدام. يسمى (وزارتمان) هذه العلاقة بـ"التكاملية" بحيث تدور بقيام كل طرف من النظام الحاكم، وأحزاب المعارضة بخدمة مصالح الطرف الآخر؛ معبقاء كل طرف في موقعه فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتبعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكاملية في المتابعة من شأنها أن ترسخ النظام الحاكم. فكل طرف منهمما لا يستخدم الطرف الآخر ولكن كل منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه الدور، من هذه العلاقة يمكن تفسير الاستقرار في الدولة العربية المعاصرة، ليس فقط عن طريق تعامل هذه الحكومات مع المعارضة؛ بل كذلك عن طريق تعامل المعارضة مع نفسها ومع الحكومة" (وليم زارتمان، 1989، ص 558_559)، أي أن أحزاب المعارضة لا تسعى إلى السلطة بقدر ما تبحث عن مصالحها، وتخدم بقاء النظام السياسي الحاكم. وبهذا استطاع النظام الحاكم سحب الأحزاب المعارضة، إلى مربعه، وجعلها تتبع عن الجماهير محدداً من فاعليتها، بل أسقط عنها شرعية الوجود، باعتبارها مشروعأً للحكم، وتهدف إلى الوصول للسلطة. ما أفقد المواطن الثقة في مؤسسات النظام الحاكم و في الأحزاب المعارضة؛ لتفصي تلك العلاقة إلى سلطة حاكمة أبدية وعارضه أبدية فدعم صالح تشكيل حزب الإصلاح لمواجهة الأحزاب التقديمية، وبعد إقصاء الحزب الاشتراكي أصبح حزب الإصلاح يشكل نقل سياسي، قام صالح بضرره بتقسيمه من الداخل بخروج شيوخ القبائل منه، وضمهم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وخروج السلفيين ولি�تحول الأخوان المسلمين إلى جماعة إسلام سياسي، ليقوم صالح بعد ذلك بتحويل الصراع إلى صراع مذهبي وطائفي. كما أن النظام الانتخابي فردي يتم فيه التناقض بين النخب لا

بينها قواعد والأحزاب ومن المجتمع المدني، وهي معارضة غير متباعدة بدت منقسمة ضعيفة لتكميل رسم صورة النظام السياسي اليمني وكوجه آخر لحكومة ضعيفة، ولم تستطع الأحزاب الجديدة أو الأحزاب التي خارج السلطة أن تقدم نفسها كمعارضة سياسية حزبية برامجية، إضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية وانعدام الخدمات وتدحر الأوضاع مما كانت قبل 2011، هذا التخبط وغياب الشرعية عن المؤسسات التشريعية التي انتهت فترتها بانتهاء المدة الزمنية، وحاله الثورة الرافضة للنظام السابق، وكذلك حالة التقاسم والتواافق الشبيه بفترة انتقالية، فالحكومة فاقدة لمشروعية الانجاز مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية تمثل أزمة الأحزاب اليمنية في عدم التجديد، وإنتاج خطاب سياسي يتلاءم مع مرحلة ما بعد الثورة، يقوم على ترجمة تطلعات الجماهير وصياغته على أساسها، لأن دور الحزب هو تجميع حاجات الناس ومطالبهم والتعبير عنها فلماذا عجزت الأحزاب عن ذلك؟ لأن الجماهير ليس دورها صياغة هذا الخطاب، إنما دور النخب الثقافية والفكرية، وهي غائبة عن المشهد السياسي، وكما يطرح غوستاف لوبيون إن الجماهير لا تفكّر بل الفرد"القائد/ النخب"، والجماهير تتبع الأفكار القوية السائدة بحكم التقليد والاتباع والانصياع(غوستاف لوبيون 1991).

تحتفل أدوار الأحزاب السياسية من مرحلة إلى أخرى مع اختلاف الأوضاع الاجتماعية والظروف السياسية والبنية الفكرية؛ فدور الأحزاب والقوى الوطنية قبل الثورة كان يقوم على مواجهة الأنظمة المستبدة ومقاومة التسلط وكشف الظلم الناتج عن تمركز السلطة بصورة مطلقة واستبعاد المنافسين السياسيين، وأن تكون المقاومة المدنية الإسلامية المهمة التي يجب أن تقوم به من خلال الإصلاح السياسي والتعبير لإنتاج وترسيخ النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وتوزيع السلطات والمسؤوليات وإقامة إرادة الشعب صاحب السلطة. أما بعد الثورة والانتقال الديمقراطي، فوظيفة الأحزاب هي التناقض البراجي في كسب ثقة الجماهير، وممارسة الحكم وفق التقويض المن翁 من الشعب، والخصوص الوعي للعمل الديمقراطي، وتحت مراقبة المعارضة، وقضاء مستقل وإعلام حر وانتخابات دورية ونزيفة. فإذا كانت الأحزاب اليمنية، كما يطرح البعض، لها

وعملياً لم تقدم الأحزاب رؤى واضحة وتصورات عامة في مؤتمر الحوار، ووجهت انتقادات لمؤتمر الحوار كالفترة الزمنية الطويلة، وكثرة عدد الأعضاء والمشاركين، وبأنه كان تمثل لأسر وعائلات، وغلب على المشاركين نقص الخبرة والتجربة، مع تدني المستوى الثقافي والسياسي للمشاركين، وكذلك طريقة إدارة الحوار، وانعكست تلك في وثيقة المخرجات من تشابك والتدخل والتكرار وعدم وضوح الصياغة، وباتهاء المؤتمر وخروج الوثيقة (جموعة مؤلفين، 2015، ص 342)، تعدد المشهد ليعود إلى الصفر، وهي حالة مشابهة للمؤتمرات التي عقدت سابقاً من: حرض وعمران والجند والطائف وفي عمان (وثيقة العهد والاتفاق) وأخرها توقيع الأحزاب وثيقة (السلم والشراكة)، وتقع الحرب التي مازالت مستمرة؛ فكلما وقعت الأحزاب إتفاقاً وقعت الحرب (قادري، 2001)، ما يكشف ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على ايقاف الصراع أو تحديد موقف من إعلان الحرب أو إمكانية إيقافها، وتوضيح المخاطر والتبعات على المجتمع، أو أن الأحزاب لا تشكل قوة ردع ضد من يهدد السلم الاجتماعي والمصلحة العامة. يرجع هذا الضعف عند التعمق في التحليل إلى القوى التي تسقط على المشهد الحزبي وتوجهه لمصالح وأهداف شخصية، أو تطلعات جهوية وقبيلية، تُبين أنها لا تحمل هماً عاماً أو تغلب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والأئمة، فشيخ القبائل يغليون انتمائتهم القبيلية على انتمائهم الحزبي، وإذا تعارضت مصلحة القبيلة مع مصلحة الحزب؛ فإنهم ينحزون إلى مصلحة القبيلة (تقرير، 2011، ص 39).

وشهدت التحالفات والتكتلات السياسية أيضاً بعض التغيرات، إذ بدأ تحالف المؤتمر الشعبي يشهد تصدعاً بخروج الجبهة الديمقراطية من التحالف وكذلك حزب البعث القومي الاشتراكي (بيان صادر عن حزب البعث القومي، أعلن انسحابه من تحالف أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المؤتلف مع المؤتمر الشعبي . موقع القيادة القطرية المؤقتة - اللجنة التحضيرية للمؤتمر القطري، عنها / الشيخ عبدالقادر المدي صنعاء 18 يونيو 2014). أما اللقاء المشترك التحالف غير المتاغم وخاصة مع ارتفاع حدة الصراع بين أنصار الله والإصلاح، والتي دفعت إلى تباين المواقف واختلاف الرؤى بين الاشتراكي والإصلاح وكذلك بين الإصلاح وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية، والتواترات حول الشراكة الحكومية كانت تظهر إلى

تنافس حزبي برمجي، وهذا ما يجعل الديمقراطية شكالية والتعديدية الحزبية ضعيفة، ولا تسمح بقيام معارضة حقيقة وقوية، مقابل تعزيز القوة السياسية التقليدية، وتضعف الأحزاب السياسية، وهنا تتركز العملية السياسية على التسويفات لا على التنافس الحقيقي بين الأحزاب، خاصة مع اندماج حزب المؤتمر بالدولة واستخدامه لإمكانيات أجهزة مؤسسات الحكومة، واتجهت النخب الحزبية إلى آلية التقاسم والمحصصة والبحث عن مصالح حزبية وشخصية، لا على أساس مصالح الجماهير، وكان هذا أحد أسباب ثورة 2011 على النظام السياسي وعلى النخب الحزبية والأحزاب السياسية.

2- الأحزاب و الحوار الوطني :

وَقَعَتْ النَّخْبَةُ السِّيَاسِيَّةُ الْيَمِنِيَّةُ الْمُبَادِرَةُ الْخَلِيجِيَّةُ وَآلِيَّتَهَا الْمَزْمَنَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ عَقْدَ مؤتمر لحوار وطني شامل، وَالَّذِي عَقَدَ تَحْتَ شَعَارَ "بِالْحَوَارِ نَصْنَعُ الْمُسْتَقْبَلَ"، وَبِدَأَ بِتَشْكِيلِ لَجْنةِ اتِّصَالٍ فِي مَaiوِ 2012 كَانَتْ مَهْمَتُهَا التَّوَاصُلُ مَعَ الْأَطْرَافِ السِّيَاسِيَّةِ لِلتَّهِيَّةِ لِلْحَوَارِ، وَفِي 14 يُولِيُو مِنَ الْعَامِ نَفَسَهُ تَشَكَّلَتْ لَجْنةٌ فَنِيَّةٌ لِلِّإِعْدَادِ وَالْتَّهِيُّرِ لِلْأَدِيبِيَّاتِ الْمُؤَتَّمِرِ مِنْ نَظَامِ أَسَاسِيٍّ وَلَأَنْحَةِ دَاخِلِيَّةٍ وَتَحْدِيدِ الأَهَدَافِ وَالْمُوْضُوْعَاتِ، لِيَعْقُدَ مؤتمرُ الْحَوَارِ لِفَتْرَةِ تَقَارِبِ الْعَامِ (مِنْ 18 مَارْسِ 2013 - 25 يَانِيرِ 2014)، وَصَدِرَ قَرَارٌ رَئِيْسِيٌّ فِي 14 يُولِيُو 2013 وَضَعَ مَحَدَّدَاتِ لَعْمَلِيَّةِ صِيَاغَةِ دَسْتُورٍ جَدِيدٍ، وَإِعَادَةِ هِيَكَلَةِ الدُّولَةِ وَإِصْلَاحِ اخْتِلَالَاتِ الْشَّرَاكَةِ، وَمَعَالِجَةِ قَضَيَّيَّاتِ صَدَعَةِ الْجَنُوبِ وَقَضايَا ذَاتِ بَعْدِ وَطَنِيِّ، وَكَانَ قَوْمَ أَعْصَاءِ الْمُؤَتَّمِرِ 565 عَضُواً، وَكَانَ تَمَثِيلَ الْمَرْأَةِ 30% وَالشَّابِبِ 20%， وَكَانَتْ نَسْبَةُ مَشَارِكَةِ الأَحْزَابِ 46,5% مِنْ أَعْصَاءِ الْمُؤَتَّمِرِ، بِعَدْدِ 263 عَضُواً يَمْثُلُونَ 21 حَزَبًاً (وثيقة الحوار الوطني الشامل(2014)، وتوزعت كالآتي: حصل المؤتمر الشعبي وحلفاؤه (14 حزب) على 112 عضو، واللقاء المشترك مع التكتل الوطني حصلوا على (137) عضواً وعددهم 8 احزاب)، وحزبان جديدان الرشاد والعدالة والبناء كان لهما (14 عضواً).

حصل الأحزاب على أقل من النصف دليل على أنه لا يُنظر للأحزاب أنها تمثل المجتمع أو تعبر عنه، وكان يشار إليه في مؤتمر الحوار بالمكونات السياسية لا الأحزاب،

القبيلة نفسها على خلاف المطلوب منه، ولذلك فإن الحرب في اليمن تتناول وتنقل من رقعة إلى أخرى ومن قضية لأخرى من حرب 1994 وحرب 2004 وإلى 2014 هي عبارة عن دورات عنف وما بينها حروب صغيرة واستعداد وتهيئة للقادم، وأن كلفة الحرب باهضة لا تقوى عليها القوى اليمنية والاقتصاد يإنتاجه المحدود؛ ف يتم استدعاء الخارج والاستعانة به في التمويل؛ أي لها جانب اقتصادي، ويعرف باقتصاد الحرب، بجانب وظيفة وهدف اجتماعي في كونها تلبى حاجة المجموعة لانصهار والتماسك(بوبيريك 2012، ص 196.)

يعتبر (كلاستر) أن مجتمع اللا دولة يعيش في شبه حرب دائمة، لأن في مجتمع الدولة تعمل المؤسسات على كبح جماح الفرد وتمارس العنف بدلاً عنه، وبها يتميز مجتمع الدولة بوجود مؤسسات تتمرّك بيد السلطة السياسية لتجاوز فرض الانقسام وال الحرب الداخلية الأهلية(بوبيريك 2012، ص 196.)، وبذلك التمرّك للسلطة السياسية يخضع المجتمع للفعل والإرادة البشرية، وتكون النخبة أو السلطة السياسية هي قائدة التطور الاجتماعي وصانعة التاريخ، والسيطرة على السياسة هي السيطرة على المجتمع كله، لأن السياسة _ كما أسلفنا _ هي جميع مشاكل المجتمع وقضاياها، وعصراته إرادته الجماعية في التحكم والسيطرة على توجيه الاقتصاد والقضايا الاجتماعية وتعزيز الثقافة وغيرها من مجالات الوجود الاجتماعي(سيلا، 2000، ص 64). يرى (مرجان) أن الدولة لا يمكن أن تتأسس إلا على حدود طبيعية تمثل وحدة نظام سياسي وليس على الوحدة الاجتماعية القرابية الأولى التي تشكل وحدة النظام الاجتماعي في القبيلة، وتفكيك العلاقات القبلية القائمة على قرابة الدم، كوسيلة لتجاوز مرحلة البربرية والانتقال إلى مرحلة الحضارة المتجسدة في إقامة الدولة، حسب ما رسمه من تطور خطى للتاريخ البشري بمراحله الثلاث (التوحش-البربرية-الحضارة)، والذي تأثرت به الماركسية والمادية التاريخية وخاصة عند (إنجلز). تفصّلت العلاقة بين الدولة والقبيلة في المجتمع اليمني، وتشكل نظام هجين لم تحضر فيه الدولة إلا شكلاً وبقي النظام القبلي هو المسيطر على الدولة، والسيطرة على الأحزاب كمؤسسات سياسية حديثة، ظلت تمثّل في علاقات قبلية وتدار بمصالح قياداتها الذين تقمصوا مكانة الشيخ إن لم يكونوا في الأصل

السطح ثم تخبو فجأة، كأنها نار تحت الرماد. كما حاول (هادي) اللعب على ذلك الوتر، بإذكاء المهازلات داخل اللقاء المشترك، ولطيّر السؤال وقتها عن مبرربقاء اللقاء المشترك بعد أن دخل في الحكومة، وخروج (صالح) من اللعبة السياسية، وتشظي حزب المؤتمر؛ وبخروج (صالح) من المشهد كحاكم، ثم التصفيّة الجسدية ما سيعيد ثاراً سياسياً آخر؛ لأن العقلية اليمنية قائمة على التأثير السياسي الذي يسيطر عليها، ويلعب التاريخ دوراً حيوياً ورئيساً بينما تأتي أولوية الوطن والاستقرار ثانوية ومتاخرة.

تبخرت المطالب الليبرالية في ظل أوضاع مضطربة، وضعف الحامل الاجتماعي والقوى التي تحلم بدولة مدنية ديمقراطية، في مقابل بنية مجتمعية معقدة ومتداخلة في تركيبتها، تسيطر فيها القوى التقليدية على المجتمع بما لديها من النفوذ والسطوة، لندرك أن العمل التحرري الطويل عمل مكلف كثيراً، وهذا "خلالاً عميقاً" تقوم عليه الدولة كما المجتمع في البلاد العربية، (منها اليمن) يتمثل في عسر ميلاد الحادثة في الاجتماعين السياسي والمدني، ويزرس هذا العسر الهيكلي أزمة الشرعية بالنسبة للدولة، وضعف سيكولوجية استقبال الحادثة لدى المجتمع؛ فكل مجتمع يدفع الثمن حسب طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة فيه، فكيف يمكن صياغة فعل جماعي لإقامة دولة ديمقراطية تحرر الإنسان من حالة الإذلال، ومن سيكولوجية القهر إلى وضع عقد اجتماعي جديد؟ وإلى أي حد يمكن التطلع إلى إعادة بناء مجال سياسي ديمقراطي اعتماداً على قوى ما تزال تقاوّلها تقليدية رافضة ومتمرة على الثقافة المدنية؟-

(بلقزيز، 2001، ص 39).

3- الأحزاب وال الحرب: غياب الموقف الحزبي و بروز الصراع الداخلي

الحرب لا تعني القتال الدائم؛ بل تعني استعداد الإنسان القبلي والتهيؤ للقتال، لذلك تكون احتمالية الحرب مرتفعة في مجتمع اللا دولة على عكس مجتمع الدولة؛ أي أن طبيعة الحرب لا تكون القتال الفعلي في كل الأحوال، ولكن يقصد المضي في اتجاه الحرب؛ إذا لم يكن هناك يقين بوجود حالة السلام-(بوبيريك 2012، ص 185-186). والنظام السياسي اليمني يسهم بإذكاء الحروب بين القبائل وفي داخل

وضعف الأحزاب اليمنية، يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وزيادة الاحتقان على مستوى المجتمع، وتجعل الفرد ينفر من الانخراط في الأحزاب وعدم الوثق فيها وفي قدرتها على التغيير و كنتيجة طبيعية تبرز حالة الاغتراب الاجتماعي، ومنه يضعف الانتماء للوطن ويوهن الارتباط بالنظام السياسي، فالأنهزاب السياسية هي من مؤسسات الاندماج الاجتماعي وكما تشع الحاجات السياسية والثقافية وكذلك الحاجات والطموحات الفردية، وتعزز المشاركة السياسية والهوية الوطنية وبالتالي التوافق حول الغايات السياسي، واستقرار المجتمع.

و هنا يطرح التساؤل: لماذا فشلت الأحزاب اليمنية أمام الفرص السياسية التي وجدت لها ولم تصنعها؟ هذا الفشل يمكن ارجاعه إلى ما تعشه من أزمة بنوية تتعلق بالنشأة والممارسة الديمقراطية والمشروع المجتمعي الذي تحمله، والخطاب السياسي الذي ترفعه.

ثانياً: أزمة النشأة والسيطرة للأحزاب اليمنية:

ظهرت الأحزاب في بدايتها الأولى من نخب وجمعيات وأندية ثقافية ونقابية، أسهمت في زيادة الوعي وتفاعل مع السلطة القائمة كأحزاب وحركات معارضة وطنية مطالبة بالاستقلال والثورة، ثم أتت مرحلة ما بعد قيام الثورة والاستقلال والدولة الوطنية الشطريّة، فاتجهت الأحزاب إلى العمل السري، بفعل التحريم للحزبية ومنعها أو قيام الحزب الواحد، وبهذا سعت الأحزاب إلى الوصول للسلطة عن طريق الانقلابات والتصفيات أو التحالفات مع النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية المؤثرة، إلى أن بدأ النظام الشطري يعني من أزمات. حاولت النخب الحاكمة مع قيام الوحدة اليمنية تحديد نفسها وشرعيتها عن طريق إتاحة حيز من الديمقراطية بالسماح بالتعديدية السياسية والحزبية والتحول الديمقراطي، بما يتربّط عليه من وجود قوانين داعمة لذلك التحول، فشرعت الأحزاب بالإعلان عن نفسها وممارسة نشاطاتها وفق اشتراطات قانون الأحزاب من أن لا يكون الحزب متعارضاً مع الدين الإسلامي ومبادئ الثورة، وأن لا يقوم على أساس طبقي أو فئوي أو طائفي أو مذهبي أو جهوي جغرافي، الذي يعني غياب الشرط الأساسي في بنية المنافسة الحزبية، أي حرية تكوين الأحزاب، إضافة إلى عدم

من الشريبة، فشكّلت الظاهرة الحزبية خليط، جمع بين التقليدية والحداثة، حيث يتعانق الحزب مع القبيلة، وبمعنى أدق يبرز مفهوم الحزب القبلي فيتم قبيلة الحزب وتحزيب القبيلة.

تقوم ثقافة القبيلة على رابطة الدم والعصبية، ولا تقيم للمكان أو الأرض وزناً كبيراً وكذلك برمجاتيها، من البحث عن المنفعة وتعظيمها إلى أقصى حد ممكن، وانعدام مفهوم الولاء والارتباط بالدولة وسيادتها، فتعتمد على الخارج لإسقاط الداخل، وهذه النظرة بنوية في المجتمع اليمني متصلة من الحملة الرومانية، ومن استعانة أحد المثامنة بالأحباش، و(ذي يزن) بكسرى، ومحاولة (أمرئ القيس) مع قيصر ومع غيره، ما زالت هذه الظاهرة ملازمة للمجتمع اليمني، وإضافة لذلك تعمّقت العقلية السياسية اليمنية الثقافة الثورية التي نجد جذورها في الثقافة القبلية؛ بحيث يبقى الثأر عبر السنين، على النقيض من الثقافة الديمقراطية القائمة على التسامح. فنجد أن حرب 1994 هي ثأر لهزيمة الشمال عام 1979 وانتقام للزمرة من الطغمة عن أحداث يناير 1986، وثأر صالح من الناصري على انقلاب 1978، والعكس، ولم ينس الناصريين قتل (المجعلي ورفاقه) من قبل اليسار في الجنوب، ولن ينسى المتحالفان المؤتمر وأنصار الله قتل كل من (حسين الحوثي وعلي صالح)، الذي كان تحالفهم أيضاً للثأر من 2011، يمكن أن يطلق عليها الثورة المضادة، لنظل نعيش الماضي في الحاضر ونستحضره في كل لحظة، كما أن الثأر يرافقه الاستثار بما تحت المهزوم، وطمسمه من الوجود، وهي من القيم المنافية للديمقراطية، فمع هزيمة 1994 توجه الإصلاح للتمدّد شعبياً في الجنوب، والناصري حاول أن يرث الاشتراكي سياسياً والزمرة أن تشغل مكانه في التعبير عن الجنوب كشريك في الوحدة، ونفس الحال حاول الإصلاح وأنصار الله أو شخصيات أن ترث المؤتمر بعد (صالح)، بدلاً من أن تساعد المؤتمر حزب يعبر عن قاعدة شعبية واجتماعية في أن يظل حاضر في الساحة، من دون إضعافه أو تفككه، وشرعنة هذا ينعكس على علاقة الأحزاب في مدى الممارسة الديمقراطية فيما بينها، وباحترام وجود الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

1995، ص90). إن برجوازية القطاع الخاص والانتاجنستيا بشكل أخص قد جرى إغواهـما إلى درجة كبيرة من قبل الدولة ولم يسهما إلا إسهاماً قليلاً في خلق مجتمع مدنـي قادر على المساومة مع الدولة.

وبذلك استطاع النظام أن (يُؤولن المجتمع) ويُحـكم سـيـطـرـته على مـكونـاتهـ، وـيـوجـهـهاـ لـلـعـلـمـ وـفـقـ مـصـالـحـ مـتـبـادـلـةـ معـهـ مستـخدـمـاـ أدـوـاتـ وـإـمـكـانـيـاتـ الـدـوـلـةـ وـمـوـارـدـهـاـ وـوـظـائـفـ الـجـهاـزـ الـادـارـيـ الـحـكـومـيـ؛ ليـجـذـبـ بـهـاـ الطـبـقـةـ الـوـسـطـىـ منـ الـمـتـقـنـينـ وـالـبـرـجـواـزـيـةـ، وـيـرـتـبـطـ مـعـهـاـ بـمـصـالـحـ خـاصـةـ، فـأـفـرـغـ وـأـضـعـفـ قـوـةـ تـلـكـ الطـبـقـةـ الـوـسـطـىـ، وـبـالـتـالـيـ أـضـعـفـ أـحـزـابـ الـمـعـارـضـةـ، وـيـحدـدـ (الـعـلـويـ)ـ مـكـانـهـ الـضـعـفـ "فـيـ باـطـنـ الـمـجـتمـعـ وـفـيـ مـكـونـاتـهـ الـعـمـيقـةـ، وـفـيـ تـلـكـ القـوـىـ الـتـيـ يـُـيـطـنـ بـهـاـ إـرـادـةـ التـغـيـيرـ الـحـقـيقـيـ: الـمـتـقـنـينـ وـكـلـ الـفـئـاتـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ تـشـكـلـ مـادـةـ الـمـعـارـضـةـ وـدـعـامـتـهـ" (سعـيدـ، 2006ـ، صـ70ـ). فـالـدـوـلـةـ الـقـوـمـيـةـ الـفـتـيـةـ لـهـاـ تـأـثـيرـاتـ تـشـبـهـ تـأـثـيرـاتـ الـدـوـلـةـ الـتـقـلـيدـيـةـ؛ لـأـنـ الـوـضـعـ بـالـنـسـبـةـ لـجـهاـزـ الـدـوـلـةـ مـاـ يـزـالـ يـحدـدـ الـوـضـعـ الـاجـتمـاعـيـ، وـشـكـلـ الـعـلـاقـةـ مـعـ الـاـقـتصـادـ وـالـنـفـوذـ الـمـالـيـ. هـذـاـ الـاـرـتـبـاطـ وـالـتـحـالـفـ بـيـنـ الـبـرـجـواـزـيـةـ وـالـنـخـبـةـ الـحـاكـمـ أـعـقـعـ عـمـلـيـةـ الـاـنـتـقـالـ الـدـيمـقـراـطـيـ، وـعـزـزـ مـنـ سـيـطـرـةـ الـنـظـامـ وـاسـتـمـرـارـهـ، وـفـيـ الـمـقـابـلـ تـعـاظـمـتـ أـربـاحـ الـبـرـجـواـزـيـةـ وـالـقـطـاعـ الـخـاصـ. فـكـانـ التـفـاهـمـ الـضـمـنـيـ يـقـضـيـ بـأـنـ تـخـلـىـ الـبـرـجـواـزـيـةـ عنـ أـيـ دـورـ سـيـاسـيـ عـلـىـ فـقـومـ بـاتـبـاعـ تـوـجـيهـاتـ الـدـوـلـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ الـعـامـةـ، وـذـلـكـ لـقـاءـ السـمـاحـ لـهـاـ بـجـنـيـ أـربـاحـ كـبـيرـةـ. وـتـقـومـ الـدـوـلـةـ مـنـ جـانـبـهـاـ بـتـطـوـيـعـ الـعـمـالـ مـنـ خـالـلـ الـمـزـجـ بـيـنـ مـنـافـعـ الـرـعـاعـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـقـمعـ الـسـيـاسـيـ" (غـسانـ سـلـامـ نـقـلاـ عـنـ: جـونـ وـوـتـرـ بـورـيـ، مـرـجـ سـابـقـ، صـ83ـ).

تـنـظـرـ الـبـرـجـواـزـيـةـ إـلـىـ الـاـرـتـبـاطـ بـالـحـاكـمـ؛ بـاعتـبارـهـ يـسـمـحـ بـسـيـطـرـةـ أـكـبـرـ عـلـىـ الـاـقـتصـادـ، وـيـحـقـ أـربـاحـ أـكـثـرـ وـبـطـرـقـ أـسـهـلـ، وـهـيـ نـظـرةـ مـنـ زـاوـيـةـ نـفـعـيـةـ(براـجمـاتـيـةـ)ـ بـحـتـهـ، وـمـنـ عـلـاقـةـ النـخـبـةـ بـالـطـبـقـةـ الـوـسـطـىـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ تـبـادـلـ الـمـنـافـعـ، أـفـرغـتـ النـخـبـةـ تـلـكـ الـطـبـقـةـ مـنـ الـقـيـامـ بـمـاـ هـوـ مـفـرـضـ مـنـهـ، وـحـرـمـ أـحـزـابـ الـمـعـارـضـةـ مـنـ قـاعـدـةـ كـانـ يـمـكـنـ أـنـ تـسانـدـهـ وـتـقـويـ مـوـقـعـهـ.

التـبـيـبـ عنـ طـرـيـقـ التـعـدـيـةـ الـحـزـبـيـةـ عنـ كـلـ الـقـوـىـ السـيـاسـيـةـ وـكـلـ الـمـصالـحـ(ثـاءـ، 2005ـ، صـ130ـ).

وـنـشـطـتـ حـرـكـةـ الـحـوثـيـ ثـمـ حـرـاكـ الـجـنـوـبـيـ، لـيـلـحـقـ بـهـاـ حـرـاكـ إـقـلـيمـ الـجـنـدـ وـحـرـاكـ تـهـامـةـ، وـكـانـتـ مـلـتـحـمـةـ بـالـجـماـهـيرـ أـكـثـرـ مـنـ الـأـحـزـابـ، وـاـشـتـغـلـتـ النـخـبـةـ السـيـاسـيـةـ عـلـيـهـ لـتـسـقـيـفـ مـنـهـ فـيـ التـعـبـةـ؛ أـوـ كـضـمـانـ بـقاءـ فـيـ السـلـطـةـ بـعـدـ فـشـلـ تـحـقـيقـ الـتـنـمـيـةـ، مـنـطـلـقاـ مـنـ أـنـ وـظـيـفـةـ الـحـاكـمـ هـيـ إـدـارـةـ الـصـرـاعـ فـقـطـ، وـبـالـمـثـلـ اـنـسـاقـتـ الـأـحـزـابـ الـمـعـارـضـةـ بـدـلـاـ مـنـ طـرـحـ رـؤـيـةـ وـطـنـيـةـ لـلـحلـ وـالـمـعـالـجـةـ.

لـعـلـ إـشـكـالـيـةـ الـأـحـزـابـ فـيـ الـمـجـتمـعـ الـيـمـنـيـ، تـرـجـعـ بـدـرـجـةـ عـمـيقـةـ إـلـىـ ظـرـوفـ النـشـاءـ؛ إـذـ نـشـأـ فـيـ مـجـتمـعـ لاـ يـسـاعـدـ عـلـىـ قـيـامـ مـجـتمـعـ مـدـنـيـ، وـيـنـتـمـيـ إـلـىـ مـرـحلـةـ مـاـ قـبـلـ الـرـأـسـمـالـيـةـ وـغـيـابـ الـبـرـجـواـزـيـةـ، الـتـيـ تـرـتـكـزـ عـلـىـ الـحـرـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ، وـتـنـظـيمـ السـوقـ نـفـسـهـ بـفـسـخـهـ وـفـقـ آـيـاتـهـ، وـتـحـكـمـ عـلـاقـتـهـ عـلـىـ أـسـاسـ التـنـافـسـ وـالـحـرـيـةـ وـالـفـرـديـةـ وـالـرـبـحـيـةـ، بـشـكـلـ يـسـتـطـعـ إـنـتـاجـ ذـاتـهـ بـمـعـزـلـ عـنـ تـدـخـلـ الـدـوـلـةـ عـبـرـ الـبـنـىـ السـلـطـوـيـةـ، وـفـيـ مـجـتمـعـ تـحـكـمـ الـاـنـقـسـامـاتـ الـعـمـودـيـةـ كـلـ انـقـسـامـاتـ الـاـجـتمـاعـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ _ وـمـاـتـزـالـ _ تـقـومـ عـلـىـ الـعـلـاقـاتـ الـشـخـصـيـةـ الـعـصـبـيـوـيـةـ، وـمـجـتمـعـ ماـ قـبـلـ الـمـدـنـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، أـمـاـ الـمـجـتمـعـ الـحـدـيـثـ يـقـومـ عـلـىـ عـلـاقـاتـ أـفـقيـةـ وـغـيرـ شـخـصـيـةـ وـحـقـقـ الـمـوـاطـنـةـ.

تـمـثـلـ الـطـبـقـةـ الـوـسـطـىـ الـأـرـضـيـةـ لـنـمـوـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ، وـقـاـعـدـةـ تـرـتـكـزـ عـلـيـهـ الـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ، وـتـلـعـبـ دـورـاـ فـيـ تـولـيدـ الضـغـوطـ الـمـطـالـبـةـ بـالـحـقـوقـ وـالـاـنـتـقـالـ الـدـيمـقـراـطـيـ، وـالـتـحـرـكـ نـحـوـ الـلـيـلـرـالـيـةـ السـيـاسـيـةـ بـشـكـلـ مـكـتـمـلـ، وـالـحـدـ منـ تـسـلـطـ وـاسـتـبـادـ الـحـاكـمـ بـضـبـطـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـحـاكـمـ وـالـمـجـتمـعـ مـنـ حـيـثـ مـراـقـبـةـ مـمارـسـتـهـ لـلـسـلـطـةـ وـتـطـبـيقـ الـدـسـتـورـ وـالـقـانـونـ وـسـيـادـتـهـ، اـسـتـطـاعـ الـنـظـامـ السـيـاسـيـ أـنـ يـقـرـغـ هـذـاـ الدـورـ مـنـ الـطـبـقـةـ الـوـسـطـىـ فـيـ الـمـجـتمـعـ الـيـمـنـيـ، كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ باـقـيـ الـمـجـتمـعـاتـ الـعـرـبـيـةـ، كـمـاـ يـشـيرـ (وـوـتـرـ بـورـيـ)ـ إـلـىـ وـجـودـ نـسـبـةـ كـبـيرـةـ مـنـ الـطـبـقـاتـ الـوـسـطـىـ تـعـتمـدـ كـلـيـاـ عـلـىـ الـدـوـلـةـ، أـوـ ثـسـتـخـمـ مـنـ قـبـلـهـاـ، وـيـضـيـفـ بـأـنـ شـرـيـحةـ الـمـتـقـنـينـ هـمـ مـتـقـنـوـ الـدـوـلـةـ.. وـأـنـ اـنـقـاقـ مـصـالـحـ الـإـنـتـجـنـسـيـاـ وـالـدـوـلـةـ تـجـاـوزـ مـوـضـعـ الـمـكـافـاتـ وـالـإـسـتـخـارـ وـالـإـجازـاتـ الـمـهـنـيـةـ، فـتـشـمـلـ شـعـورـاـ قـوـيـاـ بـالـهـوـيـةـ وـالـأـهـدـافـ الـمـشـتـرـكـةـ" (بورـيـ)،

والمعطلين. وكل ما رسمته الحكومة من سياسات وبرامج فشلت مع انتشار الفساد، ولم تحقق أي إنجازات حقيقة؛ بل زادت من إفقار المجتمع، هذه الأوضاع الاقتصادية أثرت على الطبقة الوسطى كوضع اجتماعي لها وظيفة اجتماعية، فهي إلى جانب أنها طبقة ذات وضع وسيط اقتصادي، تشكل طبقة وسيطة بالمعنى السياسي، إذ تعتبر الطبقة الوسطى في المجتمع اليمني، طبقة وسطى تقليدية من زاويتين: من حيث تكونها حيث وصلت إلى موقعها، وكسبتها على أساس الوراثة، وليس الإنجاز، ولا تتبنى إيديولوجياً ليبرالية دور لها، أو ترغب بالإصلاح الديمقراطي، فتسعى إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة؛ لتحقق طموحاتها ومصالحها (الشرجي، 2009، ص 113).

لتحضن مقوله أن ارتفاع مستوى التعليم، وعمليات التحضر، وزيادة عدد من متوسط دخلهم مرتفع، يؤدي إلى ظهور طبقة وسطى تهتم بالأمور السياسية، وتعمل على تحقيق المواطنة، ومراقبة ومساءلة الحكومة، "إن المستويات العالية في الوضع الاجتماعي الاقتصادي لا هي ضرورية ولا هي كافية لتحقيق الديمقراطي، ولكنها تساعد على ذلك بالتأكيد إذا كانت الأمور الأخرى كلها متساوية" (جون ووتر بوري، مرجع سابق، ص 79). والأمور الأخرى في اليمن غير متساوية، مما يجعل الطبقة الوسطى لا تسهم في تحقيق الديمقراطي، فكيف إذا كانت هي ترغب ببقاء النظام وتحافظ عليه.

إضافة إلى أن المجتمع اليمني كان يعني من أزمة الاندماج الاجتماعي، الذي يشكل أساس الدولة/ الأمة. وغياب الدولة ومؤسساتها لم يسمح في إجراء الانتخابات، ويجعل الأحزاب تنشأ شأه خارجية راديكالية وتحمل ثقافة انقلابية غير ديمقراطية، وحتى الأحزاب التي كانت ذات نشأة داخلية في مدينة عدن_ كانت ضعيفة ولم تستطع مواجهة الأحزاب العقائدية الخارجية المنشأ من أحزاب يسارية قومية وإسلامية، كانت تهدد التوجه الليبرالي، وتطرح التغيير الثوري الراديكالي للمجتمع بواسطة قوة الدولة، نتيجة لانحسار النظم الديمocratic عالمياً، وصعود النظم التوتاليتارية (الشمولية) في إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة، إضافة إلى حركة التحرر

وبذلك تكون النخبة الحاكمة، التي جعلت الديموقراطية عنواناً لها رافعة شعار التحول الديموقراطي، قد أضعفت الدولة وأجهزتها، وحجمت المجتمع المدني وحدّت من فاعليتها، وأسهمت في تقوية قوى تقليدية معارضة؛ بل ومعادية للديمقراطية وكافرة بها كنظام سياسي بحكم فلسقتها وأيديولوجيتها ومصالحها.

فهل يمكن قيام نظام ديمقراطي بدون مجتمع مدني؟ وهل يمكن أن ينشأ مجتمع مدني في غياب نظام ديمقراطي؟ ومن هذا الإزدواج بين المجتمع المدني والنظام الديمقراطي، يمكن أن نطلق على الديمقراطية في المجتمع اليمني إن جازت التسمية والتوصيف بالديمقراطية، وهي ديمقراطية بين النخب السياسية تقوم على اتفاق في تقاسم المنافع والمواقع والمناصب بين هذه النخب بعيداً عن ما تتجه اختيارات وإرادة الشعب، يصل الأمر إلى التلاعب بالإرادة الشعبية وتظليلها، وحينما يُغيب المجتمع عن المجال السياسي، تصبح السياسة عملاً فئوياً ونخبوياً ضيقاً، ويتم تحويل السلطة من شأن عام إلى شأن نخبوياً خاص، فتخترل الدولة إلى سلطة، وتنهدم مؤسسات الدولة، لتغدو مؤسسات سلطوية تُصاغ وتعاد صياغتها وإنتاجها بما يتنقق مع رغبات ومصالح الحاكم سواء كان فرداً أم جماعة (بلقزير، 2001، ص 97).

يعتمد الناتج القومي على دخل ريعي من عائدات النفط، وتدفق حالات المغتربين، وعلى المساعدات والقروض، كموارد الموازنات العامة للدولة لسد النفقات، وهي موارد غير مستقرة خاصة، مع اكتفاء السوق المستقبلة للعماله اليمنية، وأصبحت بحاجة إلى عماله ماهرة، وبشروط لا تتوفر لدى غالبية العمالة اليمنية المهاجرة، مع توقعات نضوب النفط، وتقلبات سوق النفط وارتفاع وانخفاض أسعاره، وكذلك تعرض البلاد للجفاف وشحة المياه، إضافة إلى قصور الموارد الاقتصادية المتاحة عن الوفاء بالاحتياجات، وسوء استغلال الموارد الطبيعية، مع ارتفاع حدة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، الذي ترافقه معدلات نمو سكاني مرتفعة.

فقمت الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، من رفع الدعم وزيادة أسعار الخدمات والسلع الحكومية، وتحرير سعر العملة، وهو ما رفع من أعداد الفقراء

المنافسة(أسامة، 1987، ص 184_185)، مما يحولها إلى نخبة مسيطرة، بحيث تؤثر وتقود إلى الجمود وافتقار القدرة على الإبداع، مهما كانت نيات القادة الحزبيين حسنة، وكفاءتهم عالية، وفي أحوال كثيرة تكون احتمالات الخطأ الفادح كبيرة إذا ما أفسدت ممارسة السلطة لسنوات طويلة من ينفردون بها، ومن ثم يكون تعدد الاتجاهات والرؤى السياسية ومواقفها حول قضايا العمل الوطني هو الضمان الأكبر للقدرة على التجديد والإبداع والابتكار وحسن التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية والاقتراب أكثر من الصواب.

وحادثة التجربة الحزبية وعدم تجذرها في المجتمع، وبحكم ظروف الانتقال من الحكم السلطوي، جعل الأحزاب عاجزة عما تسعى إليه كما هو الحال في بعض الديمقراطيات الناشئة، خاصة في الدول النامية، ولم تتحول الأحزاب إلى مؤسسات بعيدة عن الأشخاص أو المؤسسين، أو تقوم بتعقييم التجربة؛ ولهذا فهي تعاني من صعوبات جمه داخلها وفي الواقع الاجتماعي الذي يكاد يفقد لقدر من ثقافة التسامح والمعرفة والحداثة(عبد الباري طاهر، مقابلة مع الباحث).. كما لا نغفل التأثير الخارجي كمحدد لنشأة الأحزاب في اليمن، فهي كانت تعتمد على الخارج فكريًا وتتنظيميًّا وماديًّا، مثلها مثل غيرها من التكوينات الاجتماعية، فالارتباط بالخارج سمة يمنية أطلق عليها العقدة اليزنية، مما تفسير ظاهرة الركون إلى الخارج؟ يربط (الظاهري) تفسيرًا ذلك بمحددات هي: محمد ثقافي يرتبط بتبني النقاء، وانتشار ثقافة التخاصم والشك بين اليمنيين، ومحمد سياسي يرتبط بشخصنة السلطة وافتقارها للشرعية، ومحاولة ضرب القوى المنافسة والمتحتم أن تكون منافسة، وهذا يفقد المحكومين الثقة بالحكام ويتجهون للخلاص من بعضهم_ سلطة ومعارضة_ عبر الخارج.

ومحمد اجتماعي يتعلق بالبنية الاجتماعية المتنوعة والمستقلة والمنقسمة، وببعضها ضعيف الوعي؛ ما يجعلها عاجزة عن بلورة رؤية واضحة تجاه الحكم والسلطة، ويسهل استقطابها وصرعنتها، وحالة الريبة بين القبائل والمتدينين، أما المحدد الاقتصادي فيرتبط بمحدودية الإنتاجية الزراعية ومعيشة الكفاف، ووجود صراع بين جماعات متباينة في

والاستقلال التي انطلقت في العالم الثالث، وقامت الثورة اليمنية وبدأت مرحلة الدولة الوطنية الشطيرية، والتوجه إلى نظام الوحدية الحزبية.

ومع سيطرة الحزب الواحد على الدولة والمجتمع انعدم المجال التنافسي الليبرالي، فاتجهت الأحزاب إلى العمل تحت الأرض لتدخل مرحلة السرية وفق شروطها وظروفها وثقافتها. وهذه المرحلة امتدت إلى قيام الوحدة، وتحت التأثير الخارجي، وانتشار الموجة الثالثة للديمقراطية. بدأ التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية في المجتمع اليمني، الذي لم تتعد وظيفته حدود (تأثيث المشهد السياسي الشمولي بديكور ديمقراطي حديث)، وأدق توصيف له هو (الانفتاح السياسي الليبي من دون الديمقراطية)، وبهذا جمل النظام من صورته بإصلاحات سياسية فوقية ولكنه مازال يتمتع بسيطرة عالية، ويبقى التحول صوريًّا وشكلياً(بنزيز، 2001، ص 97).

وطريقة العمل الحزبي السري الذي توقف عليه التنسيب والنشاط بين المقربين والمعارف والقائم على الثقة، في إطار مناطقي وجهي، أثرت على نشاط الأحزاب في المرحلة العلنية فتقوّفت على نفسها في مناطق معينة، ولم تستطع تعزيز ثقافة الولاء الوطني، وتدعم التقالفة المدنية والديمقراطية.

لقد أثرت ثقافة المرحلة السرية على المجتمع، وعكست نفسها على الأحزاب ولم تستطع التخلص منها ولن تستطيع على المدى القريب، وتأثرت فاعلية الأحزاب، بنوعية القيادة الحزبية وما تملكه من قدرات ومهارات. وفي المجتمع التناقض الحزبي يوجد عدد من القيادات ذات كفاءة تدير عملية التجربة التي يمتلكها القادة الحزبيون بفاعلية، ومما لا شك فيه، أن نشاط وفاعلية الأحزاب، وهنا تؤثر فترة القمع والسرية على السلوك السياسي للقادة الذين عاصروا مرحلة السرية والانقلابات والاعتقالات السياسية، والبقاء في المعتقلات أو التعرض للتعذيب، فلن يكونوا مهيئين للعمل في مناخ سياسي يقوم على الحوار السلمي والعقلاني، أي أنها لا تنتج _ بشكل عام _ طرزاً براجماتياً من القادة.

ومنه فإن قادة الأحزاب اليمنية غير مؤهلين للاستجابة بالطرق السلمية سواء للضغوط من أسفل، أو من النخبة

تستطيع، بما توفر لها من إمكانية السلطة، إحداث تغيير في المجتمع أو تحديه.

ثالثاً: الديمقراطية داخل الأحزاب: هشاشة الممارسة وغموض اللوائح.

تعاني الأحزاب من أزمة داخلية في غياب الممارسة الديمقراطية، ومن تخشب وجمود قيادتها التي لم تعد تستطيع أن تبدع فأصبحت أحزاب أشخاص، لا أحزاب أفكار وبرامج تقدم حلولاً للمجتمع مما يعنيه من إشكاليات وعندما أصبحت أحزاباً تعاني من أزمة الصراعات الداخلية لغياب الممارسة الديمقراطية والشفافية أي أنها لم تتحول إلى أحزاب ديمقراطية. وبهذه المواقف المتشددة تتعدّم الديمقراطية بين الأحزاب؛ كلغة الحوار والتسامح، بعيداً عن التخوين والاتهامات بالعمالة، وعدم التدخل في الشأن الحزبي الداخلي، ودعم وتشجيع الانشقاقات وتقرير الخلافات، ومحاولة ضربها وتهميشهما، أو إقصائهما عن الأحزاب، لعب دورها السياسي والاجتماعي، واحترام آرائهما وموافقهما. ونتيجة طبيعية أن التنظيم الذي لا يمارس الديمقراطية الداخلية لن يمارسها مع غيره من الأحزاب السياسية، ولن يمارسها عندما يكون حاكماً، وفي يده مقاليد السلطة؛ فمسؤولية الأحزاب السياسية الحقيقة أن تعطي للسياسة معناها ونبأها في الرؤية والمقابل، وفي التحليل وفي

التحالفات، والانتصار على الذات وعلى كل الأنانيات. وبالنظر إلى الأحزاب اليمنية يتبيّن أنها تشبه الأحزاب السياسية العربية من حيث الممارسة الديمقراطية داخلها، فوجود نخبة تحتكر السلطة الحزبية؛ تشبه من حيث الطبيعة والملامح احتكار سلطة الدولة من قبل النخبة الحاكمة.

هذه النخبة والقيادة التنفيذية تدير "الحياة الحزبية" على مقتضى منزع مكتبي أوامر متعال يشبه العيش في بروج عاجية مما يجعلها بعيدة ! بل مفارقة لليومي في تلك الحياة الحزبية"(بلقزيز, 2001, ص67). والإدارة البيرورقراطية تشكل بنية يرتكز عليها سلط القادة التنفيذية، وتسعي للمحافظة على مصالحها ومواقعها الحزبية، فتمارس الإقصاء وشخصنة هيئات الحزب؛ ويطغى العمل في الكواليس، وتغيب الشفافية والوضوح، وتختفي روح التسامح، واحترام

الإنتاجية، ويجعل البعض يعتمد على الكسب بالزناد" الفيد" ويخلق الصراع، وهذا ما يدفع للتوجه للخارج، ومحدد جغرافي يرتبط بحالة العزلة التي عاشتها اليمن في فترات تاريخية؛ ما يجعل رد الفعل لديهم هو التوجه للخارج. أما المحددات الخارجية فيشير إلى أهمية الموقع ما جعل اليمن محط أنظار الطامعين من الخارج فعانت من الاستعمار(الظاهري, 2004, ص 503 – 506)، وهو ما يجعل اليمن أسير جغرافيته.

يظل ميزان القوة في المجتمع اليمني للقوى التقليدية من حركة فكرية مذهبية واجتماعية قبلية، فالأنهزاب الجديدة هي لشخصيات مشيخية لها حضور اجتماعي وسياسي؛ مثل حزب التضامن وحزب الإصلاح، والعدالة والبناء وحتى المؤتمر الشعبي الذي تسلمه الشيخ ابو رأس وهذا سيكون شيخ قبيلة بكيل بإمكانيته وثقته في مواجهة حزب الإصلاح الذي هو أقرب إلى الأحمر شيخ حاشد. مع عودة بعض السلاطين في الجنوب وببداية ممارسة دور سياسي قد يفرز أحزاباً جديدة، وهو ما يتماشى مع رغبة الحكام في المحيط الإقليمي الذي يشجع مثل هكذا قوى للسيطرة ويدعمها في الوصول للحكم، وينفر من التعامل مع الأحزاب والمجتمع المدني؛ أو نظام ديمقراطي، لما له من تأثير على دول الجوار ومجتمعاتها.

وإذا فازت الأحزاب في الانتخابات فإنها تعنى بآفرادها في الجهاز الإداري بغض النظر عن استحقاقهم أو كفاءتهم، وتسيطر على مفاصل الخدمة المدنية بتصفية الآخرين، وقد فعل ذلك المؤتمر بالاشتراكى، وكذا فعل الإصلاح بحلفائه في اللقاء المشترك، وأنصار الله بالآخرين من الأحزاب، وهنا يتحول الحزب إلى جماعة مصالح واخوية ينظر لمصالح جماعة وأشخاص من رابطه ولا يعمل للصالح العام ويخدم المصلحة العامة. وما زالت الأحزاب اليمنية أسيرة النظرة التي رافقت مسيرتها ولم تتغير، ومع غياب القوى الحادثة وتحول الصراع بين القوى التقليدية وامتلاكها للإمكانيات بوفره؛ لتظل الأوضاع على ما هي عليه، وابتعدنا مسافة عن الدولة المدنية الحديثة، دولة القانون والمواطنة، وباستمرار إعادة إنتاج البنى الاجتماعية نفسها، وإن كانت الفترة السابقة أفرزت سلطة لم

حزب المؤتمر الشعبي الحاكم أو حزب الحاكم ، يخضع لمشيئة ورغبات الحاكم، فهو لا يحكم وإنما يستخدم وقت الحاجة للمناسبات والحسد الجماهيري، ولم يُقم بدور أكثر من هذا؛ فلا يصنع السياسات أو يشارك في إتخاذ القرار، ولم يمارس الديمقراطية داخل هيئاته. إن المؤتمر كان مغيّباً حقيقة عن إدارة الدولة وكان في الأصل حزباً للحاكم يستخدمه لجمع الإرادة الشعبية الانتخابية فقط وتدار به لعبة تصعيد النخبة عبر انتخابات تحكمها شروط وتوافق رغبات رئيسه، ولم تكن الانتخابات ساحة تنافس نظيفة ونتائجها نزيهة.

إن محصلة ما نسميه أحزاياً سياسية، لا تزيد عن كونها جمعيات سياسية أو تكتلات انتخابية، أو أن الأحزاب اليمنية في حالة وجودها مجرد غطاء لنزاعات قبلية، أو تطلعات جهوية أو لزعamas شخصية كامتداد لثقافة وممارسة المرحلة السرية. ولا ريب أن يكون الحزب ديمقراطياً ثورياً بالاسم، وقبلياً أو جهوياً في الجوهر؛ مما دفع إلى حظر الأحزاب تحت مبرر أنها تمثل إغراء للقبائل والنزاعات الإثنية التي تهدد الوحدة الوطنية، أو رفضها تحت مبرر إيديولوجي من بعض الفصائل في الاتجاه الإسلامي، الذي يعتبر أنه الحزب المعبر عن العقيدة الإسلامية والآخرون مرفوضون(ثناء، 2004، ص240).

إضافة إلى أسباب تحد من تحركات الأحزاب في محيطها السياسي نتيجة لواقع العربي، وما يعيشه من تشوّه طبقي، وعدم وضوح لها؛ مما يعيق تشكيل أحزاب على الساحة السياسية ذات مقدرة وفاعلية، أو تعمل في السر أو كواجهة لمعارضة شكلية؛ وبالتالي تكون الأحزاب دون قواعد، ولا يكون لها تأثير فاعل في الساحة السياسية.

وضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية يعكس ضعف أداء وفاعلية الأحزاب، والقيام بوظائف الاتصال السياسي والتعبئة السياسية تكون متمنية أو غائبة؛ مما يفصل القواعد عن القيادة، والمركز عن الفروع بالمحافظات، وعدم الاهتمام بالانتشار الجغرافي، وتغطية تواجدها على الساحة الوطنية، وكذلك ضعف وظيفة التجنيد السياسي بكسب أعضاء ومنتسبيين جدد، والاستفادة من الطاقات والقدرات التي يمتلكها الأعضاء وتوظيفها في نشاطات الحزب والمجتمع، وهنا يتخلّس الحزب اليمني

للرأي والرأي الآخر، وتتقلص المشاركة في صنع القرار وإدارة الحزب.

وداخل هذه النخبة تتركز السلطة في يد الزعيم الفرد (رئيس الحزب).

ومع امتلاكه لموارد القوة داخل الحزب وحق التصرف بها. يتحول إلى شخصية كاريزمية إما بالتبجيل لدوره وموافقه النضالية، وما يتمتع به من ملكات ومواهب وقدرات تجعله صاحب القرار الحكيم، أو بما لديه من مال ووجهة اجتماعية، أو بحكم أقدميته التاريخية في النضال (رأسمال الأكاديمية) والقيادة التاريخية، بالإضافة لما يتمتع به من حقوق تمنحه اللوائح والأنظمة الأساسية لصلاحيات واسعة، قد يتجاوزها باعتباره فوق الأنظمة واللوائح، وبأنه لا يُسائل، وكذلك يكتسب الرضا عبر شرعية تنظيمية؛ بما توفره الهيئات الشرعية من صلاحيتها؛ فيصبح هو مالك القرار ويتحول إلى زعيم خالد، لا يخرج عن المشهد السياسي أو يغير إلا بالموت، وخلال وجوده؛ يمارس الإقصاء لمن يخالفونه.

وتشغل موقع المسؤولية بحسب الولاء لا الكفاءة، وبالتعيين لا بالانتخاب الحر، ويدفع هذا إلى تثبيت الأشخاص والمواقع؛ فتضعف عملية التجنيد السياسي، ومعدل دوران النخبة، فيصل الحزب إلى حالة التكسل والجمود والضمور التنظيمي.

وهنا تزداد حدة الصراع بسبب المصالح غالباً، أو تصبح مغلقة بصراعات فكرية، مما يؤدي إلى النزوع للانشقاقات، أو العزوف عن العمل السياسي والانتقام الحزبي لدى عامة الناس(الملكي، 2004، ص229)، ويتحول الحزب إلى حزب أشخاص أو حزب قيادة بلا قواعد، وتتوقف ممارسة الديمقراطية سواء داخل الأحزاب أو في نظام الحكم، على وجود نخبة تؤمن بالديمقراطية، وتقوم بنشر ثقافتها وتنتملها في ممارستها الحياتية(ثناء، 2004، ص425).

إذا جردننا الحزب من بعض ادعائه ومن ترسانة مصطلحاته وخطاباته التبريرية ومن شعاراته البراقة وأيديولوجيته العقلانية المدعاة والشكلانية على أكثر تقدير، كما ديمقراطيته الداخلية المزعومة والشكلية، ومركيزته الديمقراطية المشهورة(سيلا، مرجع سابق، ص165)؛ فكان

مؤسسات تنظيمية ديمقراطية؛ لغياب تبادل الموقع القيادي؛ بل تشبه النظام السياسي العام الحاكم في القمع داخل الحزب وتركيز السلطة بيد فرد وجماعته وأسرته. ويمكن أن نخلص إلى أن الكثير من الأحزاب لم تعقد مؤتمراتها الحزبية بشكل دوري ومنتظم، وبعضاً لم يعقد مؤتمرها الأول، وما زالت أدبياته مجرد مشروع، وعقد الحزب الوحدوي الناصري مؤتمره الحادي عشر في يونيو 2014، بعد مخاض عسير بين شباب التنظيم وقاداته؛ متجاوزاً إشكالية غيره من الأحزاب السياسية اليمنية، عبر التجديد في قيادته ودخول المرأة والشباب في موقع متقدمة، فازت 24 إمرأة بالعضوية في الجنة المركزية من مجموع 90 عضو، ودخل 40 عضواً جديداً الجنة المركزية معظمهم من الشباب، كما فازت (رنا غانم) بمنصب أمين عام مساعد (تقدير 2014) عن: مؤتمر التنظيم الوحدوي الناصري الحادي عشر، صحيفة الوحدوي 9 يونيو حزيران)، واستطاع أن يقدم رؤية عن الحقوق والحريات، ويصدر بيانات عبرت عن مواقفه من اتفاق عمران والتعديل الحكومي، ومع ذلك ما زال هناك قصور في حركته التنظيمية بالتسبيب والاستقطاب، والأحزاب التي عقدت مؤتمراتها وأقرت دستورها الحزبي؛ لم يكن إقراره في الغالب عبر آلية ديمقراطية. من منظور توزيع السلطة التي ظلت مستأنثاً بها في المستوى القيادي الأعلى (المالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 401). تتميز الأنظمة الأساسية وللواحة الداخلية بعدم الوضوح والدقة في موادها؛ فشكل العلاقة بين المستويات التنظيمية الثلاث التي تكاد تتشابه فيها الأحزاب من حيث المهام والاختصاصات وتختلف من حيث المسميات، وهذا الغموض والالتباس ربما جاء بصورة متعمدة أحياناً، أو ربما نتج عن نقص في الوعي السياسي، وتواتر قدرات و المعارف صائغي تلك الأنظمة (المالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 39)؛ بحكم التجربة الحزبية القصيرة، وثقافة المنع السابقة، فمعظم اللواحة توحى بأن المؤتمر العام هو صاحب السلطة في اتخاذ القرار، بينما تحفي وراءها هيمنة سلطة المستوى القيادي الأعلى؛ بل هيمنة رئيس أو أمين عام الحزب على السلطة في الغالب. إن الأحزاب التي لديها أنظمة أساسية مقرة تمثل شرعية دستورية للحزب، لا يتم الاحتكام إليها أو تطبيقها؛ فهنالك فجوة ملموسة بين الحدود التي يرسمها النظام الأساسي لكل منها وبين الواقع الفعلي

وي فقد أعضاءه. كما أن بقاء الزعماء والقيادة التاريخية على هرم السلطة الحزبية يشكل عائقاً أمام تشبيب القيادة، وإدخال عناصر شابة، ورفد الحزب بدماء جديدة؛ وبالتالي ظهور أفكار وطاقات جديدة، بينما في الواقع يتخبّب الحزب ويتجدد ويشيخ فكرياً وتنظيمياً، ويتحول إلى تجمع قرافي عائلي أو مناطقي؛ مما يقلص من دوره في عملية الاندماج الاجتماعي، وتعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق المشاركة السياسية الواسعة؛ لتصبح الأحزاب ضعيفة لا تعبر عن هموم الناس، وتتميز بالانتهازية السياسية والبحث عن المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، ومنها حالة الثورة وتحويلها إلى أزمة سياسية، ولأنها بغية رؤى جنحت نحو المحاصصة والتقاسم، أي أنها أحزاب تبحث عن غنيمة ولا تمتلك مشروعًا للخروج من هذا الواقع، ولذلك كفرت بها الجماهير واعتبرتها جزءاً من المشكلة في السابق عندما كانت تشكل معارضة ديكورية، وأنها كل المشكلة في مرحلة ما قبل الحرب واحتفت من المشهد في الوقت الحاضر. تقدم الأحزاب اليمنية نفسها للجماهير بصيغة منفردة، فلم تخلق الأفق للمستقبل أمام الجماهير؛ بل ولدت ضبابيتها حالة من التشاؤم، وكان على الأحزاب إعادة النظر في موقعها و موقفها، موقعها من القضايا العامة، و موقفها من أحداث التغيير المطلوب، كما على الأحزاب وقاداتها ممارسة الديمقراطية والقبول بالأخر عبر آلية الانتخابات التي هي الممارسة الممكنة، والتي تعمل على تدريب و تهذيب الممارسة، وأكثر قدرة على تمثيل رغبة الشعب وليس التقاسم والمحاصصة ، لأن الأحزاب في الأصل هي أداة انتخابات ولها وجدت. فإذا كانت آخر عملية انتخابية قبل أكثر من سبعة عشر عاماً، فماذا يبقى للأحزاب السياسية من مبرر لوجودها أو من صلة لها بالجماهير، التي يجب أن تلتزم بها و تعبر عنها.

رافق مسيرة الأحزاب اليمنية بدرجات متفاوتة سلبية على مستوى أوضاعها الداخلية مثل جمودها الفكري والتنظيمي وتهميش الشباب، الطاقة الحيوية التي يمتلكها الحزب وتمثل الحركة لأي تغيير مستقبلي، إضافة إلى الصراعات على التنفيذ والسلطة داخل الحزب وهي صراعات عطلت الحزب واستنزفته على الدوام، وأصبح الحزب بدون

الشخصية الفردية التسلطية(الأبوية)، يوجد الإذعان المطلق لها، وعدم تحمل المسؤولية.

رابعاً: ضعف الخطاب السياسي و غياب المشروع المجتمعي للأحزاب:

يتأسس الحزب من أعضاء يجمع بينهم رابط فكري، يقوم على أساس وحدة الرؤية الفكرية والإيديولوجية، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية والمهنية والانتماء الجغرافي، فيتميز عن التنظيمات النقابية والمهنية والقبلية والجمعيات الجهوية، ولذلك يتسم الحزب عن التنظيمات الأخرى بامتلاكه إيديولوجياً و برنامجاً ومشروعياً سياسياً(ضريف، 1998، ص112).

الإيديولوجيا هي مجموع الأفكار والقيم والأخلاق والأهداف التي يقوم عليها الحزب، وينوى تحقيقها على المدى القريب أو البعيد، ويصف(العروي) الحزب الذي لا يملك ما يسميه (الدلوجة) بأنه "حزب انتهازي، وظرفي، لا يهمه سوى استغلال النفوذ والسلطة"(العروي، 1993، ص.9). والإيديولوجيا هي التي تميز الحزب عن تنظيمات مثل: جماعات المصالح، وجماعات الضغط، التي تمارس الضغط على الحاكم لتحقيق منافع أو لتحصل على مصالح وامتيازات، دون أن يكون لها برنامج سياسي أو مشروع تسعى لتطبيقه، لأنها لا ترغب في الوصول للحكم وممارسة السلطة، وإيديولوجية الحزب هي التي تحدد فلسفته ورؤاه لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التي من خلالها ينظر إلى الواقع المجمعي والإيديولوجي، وتكون الإيديولوجيا محددة لمنهجه في وضع تصورات وحلول للإشكاليات، ورسم الأهداف والغايات المرجو تحقيقها والوصول إليها، وينتج خطابها السياسي من توجهاتها الإيديولوجية والواقع الاجتماعي.

يبرز لدى الأحزاب اليمنية عدم الوضوح الإيديولوجي، الذي يظهر في الانقسام بين إيديولوجيتها وخطها السياسي، أو بين استراتيجيةها وكتيكاتها(السوسي, 2005 ، ص442.)، وعلى افتراض أن لها مشروع وطني عام، "لم تستطع الأحزاب تخطي المعوقات فالقوى اليسارية اصطدمت مشروعها بالواقع الاجتماعي ولم تحاول

للتنظيم الحزبي؛ فيبدو المستوى التنظيمي القاعدي هو موضوع الفصور في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية، حتى الحزب الحاكم الذي يمتلك إمكانيات منها إمكانيات الدولة المتاحة له لم يستطع أن ينشط عبر قواعده إلا بفترات محددة هي الانتخابات والمؤتمرات العامة، ولا يقوم بالتواصل الداخلي والتتفيق الحزبي المقررة في النظام الأساسي؛ من عقد الاجتماعات للمستويات القاعدية، وطرح الآراء ومناقشة السياسات والقرارات، ورفع المقترنات إلى المستويات القيادية، وموافقها التي عبرت عنها حتى يتم أخذها في الاعتبار. وفي ظل عدم التواصل تصبح القيادة هي صاحبة القرار، والتي تثير العمل الحزبي عملاً مكتبياً أوأمرياً من أعلى؛ على خلاف ما يطرح في النظام الداخلي من حق توسيع المشاركة في صنع القرار، أو مبدأ اللامركزية التنظيمية. وكان حزب المؤتمر الشعبي العام أكثر الأحزاب اختراقاً للاحتجة التنظيمية ونظامه الأساسي(مراد ظافر، مقابلة مع الباحث

و يمكن من واقع الأحزاب اليمنية التعرف على المال الذي تسير إليه، في ظل غياب ممارسة الديمقراطية داخلها، فهي تسهم في إضعافها إلى درجة كبيرة، وهو ما يفسر بعدم قدرتها في تبديد الاختلاف والخلاف، وحل مشكلتها بطرق ديمقراطية، فكان نتيجة ذلك الانشقاقات الحزبية، و يحدث أن تخرج جماعة أو تيار ليشكل من نفسه حزباً بفعل قضيته اللحظية، أو خلافاته مع القيادة أو بعض منها، كرد فعل على عدم الممارسة الديمقراطية الداخلية، وعدم السماح أو القبول بالرأي الآخر، وخروج أو تجميد بعض الأعضاء، ومهما كان السبب فإن الحزب يفقد بخروجهم طاقاتِ كان من الممكن توظيفها بشكل أفضل لمصلحة الحزب، وبالتالي للمصلحة العامة؛ وبذلك يخسر الحزب ويفقد طاقات عجز عن توظيفها مما يؤدي إلى خروجهم، ما يجعل الحزب ضعيف الفاعلية. بجانب ظاهرة الارتحال الحزبي،"موسم الهجرة إلى الحزب الحاكم"، وهي ظاهرة انتقال أعضاء من الأحزاب المعارضة إلى الأحزاب الحاكمية، وبدأت الظاهرة بعد 1994، وذلك من أجل تحقيق منافع شخصية، أو ما يطلق عليه (الانتهازية السياسية لدى بعض النخب، وكانت من قبل اليساريين للمصالح، ومن الإسلاميين لاختراق الحزب الحاكم) (فؤاد الصالحي مقابلة مع الباحث). حيثما توجد

العام بين (هادي وصالح) وفي البعث بجناحيه وبين قيادات كل جناح منها، هو صراع نفوذ وفرض السيطرة بأساليب غير ديمقراطية، وهو ما يزيد الابتعاد عن الحل الديمقراطي، وتزداد ضراؤته وتأثيره على مستقبل الحزب (عبد الجيد، 2008، ص 71).

وما زاد الطين بله؛ انقسام المواقف داخل الأحزاب مع الحرب دون استثناء، وحسب المصالح والانتتماءات القبلية والجهوية والمذهبية؛ وأن دعم كل طرف موقفه بحجج وبراهين، لكن تكشف البون الفكري الواسع داخل الحزب، وغياب الوحدة الفكرية الداخلية للحزب، فلم تعمل الأحزاب على تجسيد الولاء الوطني كمؤسسة حادثة عابرة لللولاءات دون الوطني، على مستوى الفكر والممارسة كقواعد سلوك وقيم ترسخ ثقافة ديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والقبول بالاختلاف والتنوع ، يدار الاختلاف بالحوار، ويحفظ التعايش كسبيل نحو التسامح.

ونتيجة لغياب الثقافة الديمقراطية عن الأحزاب كمحظى فكري وخطاب سياسي، كبديل للثقافة الصراعية التي تُعشش في ذهن العامة" فالحرب تبدأ بعقل الناس" ، والخطاب الإعلامي يزيد من اشتغالها واستمرارها عبر الشحن في وسائل الإعلام، وتحوّل الوحدة إلى التجزئة والمذهب إلى طائفية والحق كفوة إلى القوة كحق(عبد العزيز اسماعيل، مقابلة مع الباحث).

وبشكل مجمل فإن إيديولوجية الأحزاب تتسم بالتوفيقية أو التنفيذية، وتجمع بين اتجاهات فكرية عديدة، مما يستعصي أمر التمييز بينها وبين اليساري منها، وبين اليميني وبين الليبرالي، إلى جانب عدم الوضوح السياسي والفكري، مما خلق هشاشة في بنيتها الفكرية واستخدام مفاهيم متعارضة أحياناً، ولم تقم ثقافة تنافس على المستوى الوطني؛ بل شد وجذب بين ثقافة قبلية أدنى من المستوى الوطني، وثقافة دينية أعلى من المستوى الوطني.

يتبيّن من ذلك أن "معضلة الجفاف الفكري، والفاقة النظرية والقطط الثقافي، هو ما جعل رؤى الأحزاب السياسية حسيّة للغاية؛ آلت معها، في نهاية المطاف، إلى كيانات سياسية معطوبة" (السوسي، مرجع سابق، ص 459)، ويرجع غياب المشروع المجتمعي إلى طغيان الاشتغال بالسياسي وإهمال الجانب الفكري والثقافي. لذلك على

التجديد في خطابها فلم يعد الاشتراكي يتتحدث عن الاشتراكية، والناصري عن تحالف قوي الشعب العامل، والإصلاح الذي اعترف بالديمقراطية ولم يستطع الانتقال من الحكومية"(عبد العزيز اسماعيل، مقابلة مع الباحث).؛ فلم تحسّم مشروعها و تجدد من خطابها، وبذلك تظهر عدم فاعليتها؛ إذ أنها لم تتجاوز المعوقات التي اصطدم بها مشروعها.

ومن هشاشة الإيديولوجيا وضعفها يضعف التماسك الفكري بين الأعضاء، ويؤثر بشكل مباشر على فاعلية الأحزاب، أيضاً يؤدي إلى ضعف الخطاب السياسي، وغياب المشروع المجمعي الذي يمثل إشكالية تحد من فاعلية الأحزاب؛ فالأنماط اليمينية لم تطرح مشاريع مجتمعية متكاملة ومضبوطة، ولا خيارات سياسية مبنية على خطاب واضح، ما يجعلها تعيش في فراغ سياسي واجتماعي وثقافي، وأن كل ما ترفعه لا يعدو في حقيقة الأمر سوى شعارات مناسباتية، وأفكاراً عامة تعبّر عن دعاية سياسية لا ترقى إلى مستوى المشروع المجمعي الذي يفترض أنه يتتوفر على حد معين من الضوابط والشروط الموجهة، والرؤى والتصورات المحكمة، فهي تطرح قضايا كبيرة مثل حرية المرأة، واللامركزية(وهيبة صيرة، مقابلة مع الباحث)..، والحكم المحلي الواسع الصالحيات واستقلالية ونزاهة القضاء، والتداول السلمي والمواطنة المتساوية، واستقلال المجتمع المدني، وحرية العمل النقابي والجماهيري. فيما لا تطرح آليات وأساليب كفيلة بمعالجاتها أو تصنيفها وترتيبها بحسب الأولويات، وتمثل معالجاتها أهمية وأولوية تقدمها على غيرها، وفق رؤى فكرية وخطاب سياسي واضح، كمشروع اجتماعي سياسي وثقافي متكامل. فتشابه برامج الأحزاب وعدم تميزها، يجعل المواطن يختار بينها، هذه الحالة هي التي أصابت المواطن اليمني العادي بـ(الحول السياسي) (السوسي، مرجع سابق، ص 455)، وكذلك عدم الوضوح الفكري، وافتقار الأحزاب لمشروع سياسي ومجتمعي شامل ومتكملاً، سواء كانت هذه الأحزاب تستمد مشروعها من الماضي ورموزه وقيمه أو من المستقبل وأهدافه ومن خطاب ثوري تحرري يتعهد بتحقيق التطور والمساواة(سيلا، مرجع سابق، ص 169). أن الصراع الداخلي في الأحزاب اليمنية هو صراع على النفوذ وليس صراعاً فكريّاً، فالصراع المؤتمر الشعبي

إذا استطاعت أن تكون أحزاباً قوية متماسكة تنظيمياً وفكرياً، وتعمل على تجميع المصالح، فإنها ستكون قادرة على تجاوز المعوقات الاجتماعية والعمل على تغييرها، وبالتالي تؤدي دورها في تحقيق التقدم المنشود منها، وتتحول من أحزاب لا سياسية توفر الشرعية للنظام السياسي الحاكم إلى أحزاب سياسية فاعلة تشكل نداً ومنافساً للأحزاب الأخرى، وتعمل على تحقيق هدفها في الوصول للسلطة، وتنفيذ برنامجهما السياسي ومشروعها المجتمعي، ومن خلال التداول السلمي للسلطة، ويكون الشعب مصدر السلطة، واختياره هو الذي يحدد من يكون في موقع الحاكم ومن يكون في موقع المعارضة.

ويمكن القول إن غياب أي وظائف للأحزاب اليمنية؛ التي تعتبر وجودها هدفاً بحد ذاته، هو ما جعلها مغلولة اليد، مقصوصة الجناح، منزوعة السلطة والتأثير، محذدة النفوذ، تجمل وجه السلطة، وحضور ضيف المائدة.

في ظل هذه الأوضاع، ليس أمام الأحزاب سوى التجديد من نفسها عبر التجديد في خطابها السياسي وبرامجها وتضمين مشاريعها المجتمعية حلولاً عملية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، تكون هذه المشاريع ملية لطموحات ورغبات قاعدة عريضة؛ حتى تحبط الأحزاب بالدعم والمساندة على إحداث التغيير، وقيادة التحولات الاجتماعية والثقافية بنجاح واقتدار وفاعلية، وإذا لم تستطع الأحزاب السياسية عمل ذلك فإن الواقع سيفعلها ويستبدلها بغيرها أو بأشكال وسميات مختلفة، ولذلك فهي مطالبة بتقييم تجربتها بشكل خاص، وتقييم التجربة الحزبية بشكل عام خلال الفترة السابقة حتى تستطيع تجاوز الأزمة، ومعها سيتجاوز المجتمع والدولة عدداً من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتكون الأحزاب الرافعة الأساسية للديمقراطية والعدالة وبضمورها أو اختفائها يظهر البديل عنها مؤسسات تقليدية قبلية وعشائرية وطائفية ومذهبية.

الأحزاب أن تعيد التوازن في العلاقة بين السياسي والثقافي، وإعطاء الثقافة والمتoref دوراً للإلتلام بالعملية السياسية داخل الحزب، والاهتمام بالجانب الفكري؛ حتى لا يصل الحزب إلى حالة التخشب والجمود الفكري، والتمييز بين عمليتين: صنع القرار، واتخاذ القرار، فالمتoref يقوم ب تقديم الأفكار والرؤى والخيارات، والسياسي يقوم باتخاذ القرار من تلك الخيارات وفق ما يمنه موقعه، وبهذه العلاقة الحزبية بين المتoref والسياسي تجنب الممارسة السياسية من الوقوع في كبوات، والاستفادة من التجارب السابقة لبناء المستقبل(ضريف، مرجع سابق، ص121).. ستتضح الرؤية عندها، ويقوم المشروع السياسي والمجتمعي للحزب، الذي يحتاج إلى تسويقه وعرضه بشكل لائق يقنع الجماهير ويشدّها، وهو ما يجب أن يقوم بها الحزب لإخراج المشروع من قاعات وغرف الحزب، والنزول به إلى الشارع العام، ليرتبط بواقع الحياة اليومية، وقراءة هموم وأمال الناس وتحويلها إلى قضية ومشروع، وهموم اليمني كثيرة.

الخاتمة:

لن تتمكن الأحزاب من القيام بوظيفتها في المجتمع اليمني، ما لم تتغلب على أزمتها، ولن تتجاوزها إلا إذا كانت أحزاباً متماسكة وقوية تنظيمياً وفكرياً، هذا التماس التنظيمي يقوم على ممارسة الديمقراطية الداخلية، وتوسيع المشاركة في صناعة القرار السياسي الحزبي. وأن يكون للأحزاب إيديولوجيا واضحة وخط فكري يحدد توجهاتها وبرامجها، بدل أن تظل برامج الأحزاب سوسية كأسنان المشط، ومسكوكات جمل دون مضمون، ولا تهتم بالتفاصيل والإجراءات العملية ولا تنزل إلى الشارع وتلتمس الهموم وتتعرف على الواقع، وتشكل نسقاً فلسفياً لنظرته وتزوده بمفاهيم وأدوات تحليل سلية، تمكنه من وضع مشروعه السياسي، وتقديم الحلول للإشكاليات التي يعيشها المجتمع وفق رؤى مجتمعية شاملة للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ومن مشروع الأحزاب المجتمعي القيام بوظائف التعبئة الاجتماعية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي، وإحداث التنمية السياسية، والثقافة السياسية التي تدعم المشاركة السياسية الفاعلة.

- مجموعة مؤلفين(2013)، الربيع العربي ،الشبكة العربية لدراسة

الديمقراطية: شرق الكتاب.

- مجموعة مؤلفين(2015)،أطوار التاريخ الانتقالي، مآل الثورات العربية، بيروت:المركز العربي للأبحاث والسياسات

- مجموعة مؤلفين(2015)،المرأة وربيع العرب، وقائع مؤتمر إقليمي، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

- محمد الطاهري(2004)، المجتمع والدولة، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعديدية السياسية والحزبية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- محمد سبلا(2000)، للسياسة بالسياسة، المغرب: دار افريقيا الشرق.

- محمد ضريف(1998)،الحقل السياسي المغربي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء: مطبعة النجاح.

-وحيد عبد المجيد(2008)، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة.

-وثيقة الحوار الوطني الشامل(2013)، صنعاء: مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

-وليم زارتمان(1989)، المعارضة كداعمة للدولة، في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ناصر السوسي(2005)، أسس إستراتيجية مخزنة المجتمع المغربي، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية_الرباط_، جامعة محمد الخامس، أكدال.

المقابلات:

1- أ. عبد العزيز اسماعيل، نائب رئيس تحرير صحيفة الوحدوي، 1 أكتوبر.

2- د. وهيبة صبرة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، 3 أكتوبر.

3- أ. عبد الباري طاهر، مفكر يمني، 5 أكتوبر.

4- أ.د. فؤاد الصلاحي، أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة صنعاء، 9 أكتوبر.

5- أ.عبد الله الدهمشي، باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني_صنعاء، 12 أكتوبر.

6- أ. مراد ظافر، المعهد الديمقراطي الأمريكي للشؤون الخارجية- 14 أكتوبر.

المصادر والمراجع:

-أسامة حرب (1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب: عالم المعرفة.

-محمد المالكي واخرون(2004)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-بوبيريك رحال(2012)، زمن القبيلة، الرباط: دار أبي الرقراق.

-تقدير(2011)، الفاعلون غير الرسميون في اليمن، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

-تقدير (2014)عن: مؤتمر التنظيم الوحدوي الناصري الحادي عشر، صحيفة الوحدوي 9يونيو.

- ثناء عبد الله(2004)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-ثناء عبد الله(2005)،مستقبل الديمقراطية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- جون ووتر بوري(1995)،إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط، في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-سعيد العلوي والسيد ولد أباه(2006)، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر.

- عادل الشرجي وآخرون(2009)، القصر والديوان، الدور السياسي للفقبيلة في اليمن، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

- عبد الله بلقزيز(2001)، الديمقراطية والمجتمع المدني، الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق.

- عبد الله بلقزيز(2007)، السلطة والمعارضة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

- عبد الله بلقزيز وآخرون(2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- عبد الله العروي (1993)، مفهوم الايديولوجيا، بيروت: المركز الثقافي العربي.

-غوستاف لوبون(1991)، سيكلوجية الجماهير، بيروت: دار الساقى.

- قادری حیدر(2001)، ثورة 26 سبتمبر والمؤتمرات السياسية المعارضة الأولى، صنعاء:مركز الدراسات والبحوث اليمني.